وهناك ملحوظة مهمة في هذا السياق، وهي التمايز في المواقف بين جماعة «الاخوان المسلمون»، وبين الجماعات والتنظيمات الدينية الأخرى كجماعة شباب محمد، وتنظيم الجهاد وغيرهما، فهذه الجماعات والتنظيمات ذات مواقف أكثر راديكالية من النظام، ومن الصلح الساداتي ــ الصهيوني، ومن الوجود الأميركي المكثف في بلادنا، وهي في مجمل مواقفها أقرب للخط الخميني، وتتبنى كثيراً من أطروحات الثورة الاسلامية في ايران.

كما تنبغي الاشارة أيضاً إلى موقف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من هذه القضية؛ فلقد اعلنت أنها تمنع أبناءها من زيارة القدس لأداء فريضة الحج إلا بعد عودة «دير السلطان» إلى الكنيسة المصرية، صاحبة الحق فيه، وعللت الكنيسة هذا القرار بأن «اسرائيل غير جادة في تطبيع العلاقات»، مدللة على ذلك بأن «الحكومة الاسرائيلية لم تنفذ حكم المحكمة الاسرائيلية الذي صدر في صالح أقباط مصر» برد الدير المصادر منذ عام ١٩٦٧، عقاباً على موقف مطران القدس، الانبا باسليوس، الذي رفض «مجاملة» الاسرائيليين وقت اقتحامهم للقدس عام ١٩٦٧، (جريدة **الشعب** (القاهرة)، العدد ٩٩، ١٩٨١/٣/١٧، ص ٩).

وكانت الكنيسة قد أعلنت رأيها برفض محاولات الشركات السياحية، لتنظيم رحلات للدير، باعتباره أمراً غير مرغوب فيه من قبل الكنيسة المصرية، كما لم تبارك بحماس زيارة السادات للقدس، ولا إجراءات التطبيع التالية لها.

وتبقى الإشارة إلى ان حملة الاعتقالات طالت أيضاً مجموعة «**الائتلاف الوطني**» المكونة من عناصر وطنية متعددة الاتجاهات والانتماءات، أبرزهم ممتاز نصار المحامي (معتقل) والدكتور صدقي سليمان، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ومحسن عبدالسلام الزيات، نائب رئيس الوزراء الأسبق (معتقل)، والدكتور محمود القاضي، نائب في مجلس الشعب سابقاً (معتقل)... الخ، وقد تشكل هذا الائتلاف في شهر شباط (فبراير) من العام الماضي وأصدر مجموعة من البيانات رفض خلالها التعامل «بأي صورة من الصور» مع كل وجود اسرائيلي في مصر، ذلك الوجود الذي يشكل خطراً على مصالح الفئات المتنورة من البورجوازية المجسدة سياسياً في هذا الائتلاف (مجلة **التضامن** (القاهرة)، العدد ٣٥، نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٢٣).

أحمد المصري